الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي

جنيف، 23 – 27 آذار/مارس 2024

الجمعية العامة
البند 2

A/148/2-P.5-rev.2
24 آذار/مارس 2024

النظر في الطلبات الخاصة بإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة

طلب إدراج بند طارئ
في جدول أعمال الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي
مقدم من قبل وفد الأرجنتين نيابة عن وفود غويانا، وبيرو، والأوروغواي

في 24 آذار/مارس 2024، تلقى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي من وفد الأرجنتين نيابة عن وفود غويانا، وبيرو، والأوروغواي طلباً ووثائق مرفقة لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ148، تحت عنوان:

"انتخابات حرة ونزيهة وشفافة من دون حظر: نحو مرحلة انتقالية ديمقراطية سلمية منظمة في جمهورية فنزويلا البوليفارية"

وسيجد المندوبون إلى الجمعية العامة الـ148 مرفقاً نص المراسلة لتقديم الطلب (ملحق رقم 1)، وكذلك مذكرة تفسيرية (ملحق رقم 2)، ومشروع قرار (ملحق رقم 3) تأييداً لذلك.

وسيُطلب من الجمعية العامة الـ148 أن تتخذ قراراً بشأن طلب وفد الأرجنتين نيابة عن وفود غويانا، وبيرو، والأوروغواي، يوم الأحد، 24 آذار/مارس 2024.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

بموجب أحكام القاعدة 11 (الفقرة 1) من قواعد الجمعية العامة، يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يتناوله الطلب. وتقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بإرسال الطلب وأي وثائق من هذا القبيل إلى جميع الأعضاء على الفور.

إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من قواعد الجمعية العامة على ما يلي:

(أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ حالة دولية هامة حدثت مؤخراً تستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، والتي يكون من المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت؛

(ب) لا يجوز للجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛

(ج) يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ دمج مقترحاتهم لتقديمها في طلب واحد، شرط أن تتناول المقترحات الأساسية الموضوع نفسه؛

(د) لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية العامة، ما لم ترد إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي اعتمدته الجمعية العامة.

المراسلة الموجهة إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي

من قبل لوسيلا كريكسيل، رئيسة مجموعة وفد الأرجنتين في الاتحاد البرلماني الدولي، نيابة عن وفود الأرجنتين وغويانا وبيرو والأوروغواي

24 آذار/مارس 2024

سعادة السيد الأمين العام،

تود الشعبة البرلمانية الأرجنتينية للاتحاد البرلماني الدولي، باسم وفود الأرجنتين والإكوادور وبيرو، اقتراح البند الطارئ التالي لإدراجه في جدول أعمال الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقدها في الفترة من 23 ولغاية 27 آذار/مارس 2024 في جنيف، سويسرا:

"انتخابات حرة ونزيهة وشفافة من دون حظر: نحو مرحلة انتقالية ديمقراطية سلمية منظمة في جمهورية فنزويلا البوليفارية"

وتجدون مشروع القرار، بالإضافة الى المذكرة التفسيرية، مرفقين بالطلب إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بأن تعمم هذه الوثائق على جميع الوفود المشاركة في أعمال الجمعية العامة بموجب النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

(التوقيع)
لوسيلا كريكسيل
عضو مجلس الشيوخ الوطني، الأرجنتين

انتخابات حرة ونزيهة وشفافة من دون حظر: نحو مرحلة انتقالية ديمقراطية سلمية منظمة في جمهورية فنزويلا البوليفارية

مذكرة توضيحية مقدمة من وفد الأرجنتين، نيابة عن وفود غويانا وبيرو والأوروغواي

تسببت الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي بقيت تختمر في فنزويلا على مدى السنوات العشرين الماضية في أكبر أزمة إنسانية على هذا الكوكب، أثرت على ما يقارب من ثمانية ملايين شخص، أي ربع مجموع سكان ذلك البلد.

وبعد عدة محاولات للتوصل إلى حل من جانب جهات فاعلة مختلفة في المجتمع الدولي، عبر التوسط في دور المسهّل من جانب النرويج ودعم الأرجنتين، والبرازيل، وكولومبيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والولايات المتحدة المكسيكية، وروسيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وهولندا، في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023، إن حكومة فنزويلا، في سلطة نيكولاس مادورو، وبرنامج فنزويلا الوحدوي الديمقراطي، وهو التحالف السياسي المعارض الرئيسي، توصلت إلى ما يسمى بـ"اتفاق بربادوس"، الذي يهدف إلى الاعتراف بحق كل فاعل سياسي في اختيار مرشحه للانتخابات الرئاسية بحرية ووفقاً لآلياته الداخلية واحترامه (البند الأول).

وأجرى البرنامج الوحدوي الديمقراطي انتخاباته الأولية في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وكانت ماريا كورينا ماتشادو، البرلمانية الفنزويلية المعروفة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي، هي الفائزة بشكل شرعي.

واختار نظام نيكولاس مادورو حظر ماريا كورينا ماتشادو من خلال مناورات مؤسسية غير شرعية وغير قانونية نموذجية لنظام ديكتاتوري، محاولة ترك المعارضة من دون أفضل مرشح لها، يتم انتخابه في صناديق الاقتراع من قبل ملايين الفنزويليين، بأغلبية كبيرة تجاوزت تسعين بالمئة من الناخبين في ما يتعلق بالمرشحين التسعة المتبقين، الذين تقاسموا معاً أقل من عشرة بالمئة من الأصوات.

وإن الحالة غير مقبولة منطقياً وهي انتهاك واضح ليس لاتفاق بربادوس فحسب، بل أيضاً للمعايير الدولية المرتبطة باحترام سيادة القانون، الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ووقع الحظر مباشرة قبل الدعوة لإجراء انتخابات رئاسية في 28 تموز/يوليو 2024، وتم التصديق عليه لاحقاً بشكل غير قانوني وغير شرعي، بينما تقدمت الحكومة بالتوازي في عمليات الكشف التعسفي والاحتجاز الانفرادي والتهديدات وجميع أنواع الجرائم وانتهاك الاتفاقيات الدولية.

ولهذا السبب، يُقترح أن توافق الجمعية العامة الـ 148 للاتحاد البرلماني الدولي، التي عقدت في جنيف، سويسرا، في الفترة من 23 إلى 27 آذار/مارس 2024، على قرار طارئ يتم من خلاله تعزيز إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة من دون قيود، تطمح إلى تحقيق انتقال ديمقراطي ومنظم وسلمي في فنزويلا.

انتخابات حرة ونزيهة وشفافة من دون حظر: نحو مرحلة انتقالية ديمقراطية سلمية منظمة في جمهورية فنزويلا البوليفارية

مشروع قرار مقدم من وفد الأرجنتين، نيابة عن وفود غويانا وبيرو والأوروغواي

إنّ الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1) *إذ تؤكد أنها*، بصفتها منظمة دولية لبرلمانات الدول ذات السيادة ومركزاً للتشاور البرلماني الدولي على نطاق عالمي منذ العام 1889، تعمل لصالح السلام والتعاون بين الشعوب وتوطيد المؤسسات التمثيلية، ويكون من بين أغراضها دراسة المسائل ذات الاهتمام الدولي والبت فيها من أجل حث عمل البرلمانات وأعضائها (المادتان 1 والفقرة (ب) من المادة 2 من النظام الأساسي)؛

(2) *وإذ تعترف* بأن الاتحاد البرلماني الدولي يساهم في إجراءاته في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، وهي حقوق ذات نطاق عالمي ويشكّل احترامها عاملاً أساسياً للديمقراطية والتنمية البرلمانيتين (الفقرة (ج) من المادة 2 من النظام الأساسي)؛

(3) *وإذ تسلّط* الضوء على أن جمهورية فنزويلا البوليفارية منغمسة منذ فترة طويلة في أزمة مجتمعية واقتصادية وسياسية أصبحت أزمة إنسانية، مع أكثر من 7.7 مليون فنزويلي هاجروا حتى الآن كلاجئين، أو المهاجرين الذين يبحثون عن وجهات جديدة حيث يمكنهم العيش والتطور، ما يمثل أكثر من ربع مجموع سكان البلد؛

(4) *وإذ تحذر* من أنه وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من بين العدد الإجمالي للاجئين أو المهاجرين الفنزويليين في جميع أنحاء العالم، يرد 84 بالمئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، معظمهم يتطلبون حماية دولية، مما يجعلها أكبر أزمة نزوح دولية قسرية في العالم، بما في ذلك الأزمات الإنسانية التي تؤثر على ملايين السوريين والأوكرانيين والأفغان وسكان غزة؛

(5) *وإذ تلاحظ* أنه في أيلول/سبتمبر 2019، أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 25/42 بعثة دولية مستقلة لتحديد الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها حكومة فنزويلا منذ العام 2014، وهي بعثة تم تمديدها على التوالي بموجب القرارين رقم 20/45 و29/51 حتى أيلول/سبتمبر 2024؛

(6) *وإذ تذكر* أنه في شهر آب/أغسطس 2021، قام وفد الاتحاد البرلماني الدولي بقيادة رئيسه آنذاك، دوارتي باتشيكو، والمؤلف من برلمانيين من جميع أنحاء العالم، بزيارة فنزويلا من أجل التشاور مع الأطراف المعنية في محاولة لتقييم الوضع السياسي العام في البلاد، وكذلك التوصل إلى حلول مرضية للحالات التي ترصدها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي؛

(7) *وإذ تؤكد* أن الاتحاد البرلماني الدولي يعالج حالياً مائة وواحد وأربعين حالة من حالات انتهاك حقوق الإنسان للبرلمانيين في فنزويلا، وقد اعتمد بالإجماع خلال الدورة الـ 211 للمجلس الحاكم المعقودة في المنامة، مملكة البحرين، خلال الجمعية العامة الـ 146 في آذار/مارس 2023، قرار إعادة التأكيد على موقف الاتحاد البرلماني الدولي طويل الأمد بأن المضايقات المستمرة للبرلمانيين المعارضين المنتخبين في العام 2015، على الرغم من انتهاء ولايتهم، هي نتيجة مباشرة للدور البارز الذي أدّوه كمعارضين صريحين لحكومة الرئيس نيكولاس مادورو وكأعضاء في المعارضة آنذاك (البند 2)؛

(8) *وإذ تعرب* أن المسائل التي طرحت داخل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي والمرتبطة بفنزويلا لا يمكن حلها إلا من خلال حوار سياسي شامل، وتؤكد من جديد استعداد الاتحاد البرلماني الدولي لدعم أي جهود لتعزيز الديمقراطية في فنزويلا (البند 3 من الدورة الـ 211 للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي)؛

(9) *وإذ تكرر* أنه كما ورد في الإعلان العالمي للديمقراطية الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي، "يتمثل العنصر الرئيسي في ممارسة الديمقراطية في إجراء انتخابات حرة ونزيهة... تسمح بالتعبير عن إرادة الشعب... على أساس الحقوق العامة والمتساوية"، والاقتراع السري حتى يتمكن جميع الناخبين من انتخاب ممثليهم على قدم المساواة، والانفتاح والشفافية، معربةً عن أملها في أن تساهم نتائج الحوار الجاري أيضاً في ضمان أن يكون

مرشحو المعارضة، بما في ذلك جميع البرلمانيين المعارضين السابقين الذين مُنعوا من تولي مناصب عامة وأنصارهم، (الدورة الـ 211 للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، البند 4)؛

(10) *وإذ تبين* أنه على الرغم من أن الاتفاقات الموقعة في بريدجتاون، بربادوس، في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بين ممثلي الحكومة الفنزويلية وأحزاب المعارضة ولدت الأمل، فإن الأحداث الأخيرة تثير مرة أخرى الشكوك حول جدوى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة من دون قيود، وتدين الفشل في إمكانية تحقيق انتقال ديمقراطي منظم وسلمي؛

(11) *وإذ تتذكر* أن ما يسمى "الاتفاق الجزئي لتعزيز الحقوق السياسية والضمانات الانتخابية للجميع"، مستوحى من التزام كلا الطرفين الموقعين "بتعزيز ديمقراطية شاملة وثقافة التسامح والتعايش السياسي"، يعرب عن اعترافه واحترامه "لحق كل فاعل سياسي في اختيار مرشحه للانتخابات الرئاسية بحرية ووفقاً لآلياته الداخلية" (البند الأول من الاتفاق)؛ يجب إجراء العملية الانتخابية الرئاسية "في النصف الثاني من العام 2024، وفقاً للجدول الزمني الدستوري" (البند الثاني من الاتفاق)؛

(12) *وإذ تسلط الضوء* على أن الاتفاق المذكور أعلاه تضمن طلباً إلى بعثات تقنية متفق عليها لمراقبة الانتخابات، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وفريق خبراء الانتخابات التابع للأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، واتحاد البلدان الأمريكية للمنظمات الانتخابية، ومركز كارتر، "لأغراض مراقبة العملية الانتخابية الرئاسية، مع التقيد الصارم بالدستور، والقانون والاتفاقات التي وقعها الفرع الانتخابي، من دون المساس بحق الجهات السياسية الفاعلة في دعوة مرافقيها الوطنيين والدوليين، في إطار القانون (البند الرابع من الاتفاق)؛

(13) *وإذ تشير* إلى أن الاتفاق، في جملة ضمانات أخرى، يشجع الطرفين على مواصلة عملية الحوار والتفاوض في ما يتعلق بالتدابير الأخرى الرامية إلى تعزيز "ديمقراطية شاملة للجميع" و"ثقافة التسامح والتعايش السياسي"، وكذلك "احترام حقوق الإنسان" (البند 6 من الاتفاق)؛

(14) *وإذ تقر* بأنه بعد توقيع الاتفاقات، ازدادت أعمال الاضطهاد السياسي للمعارضين من قبل الحكومة الفنزويلية، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان، والتعليق التعسفي لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق

الإنسان في فنزويلا في منتصف شباط/فبراير 2024 بإصدار تعليمات إلى سلطاته وموظفيه بمغادرة البلد في غضون الـ72 ساعة القادمة؛

(15) *وإذ تحذر* من أن كلا قضيتي الاحتجاز التعسفي لروسيو سان ميغيل، مدافعة مشهورة عن حقوق الإنسان، والحظر السياسي لماريا كورينا ماتشادو، وقتل رونالد أوجيدا، المنفي والمقتول في شيلي، رغم أنه يتمتع بحماية سياسية دولية، فإنها تشكل أمثلة خطيرة بما يكفي لجذب انتباه المجتمع البرلماني الدولي؛

(16) *وإذ تتذكر* أن روسيو سان ميغيل اعتقل في 9 شباط/فبراير 2024 في مطار كاراكاس الدولي، ومنذ ذلك الحين بقي في حالة من العزل بعد أن بقي في عداد المفقودين لمدة أسبوع تقريباً؛ وماريا كورينا ماتشادو ضحية للحظر السياسي من خلال استخدام المؤسسات العامة التي اختارها نظام الرئيس نيكولاس مادورو، بما في ذلك محكمة العدل العليا، التي قررت في 26 كانون الثاني/يناير 2024 استبعادها؛ وإلى المجلس الانتخابي الوطني، الذي أصدر في 11 آذار/مارس 2024 قراراً يعتبر من خلاله أن ما سبق ذكره "يفرض حظراً على شغل المناصب العامة"؛

(17) *وإذ تعتبر* تصعيد القمع من قبل الحكومة الفنزويلية ومحاولات حظر المعارضة غير مقبولة، خاصة عندما أجرى ما يسمى ببرنامج الوحدة الديمقراطية في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2023 انتخاباته الأولية احتراماً لاتفاق بربادوس، مع فوز المرشحة ماريا كورينا ماتشادو بلا منازع بملايين الأصوات، وحصلت على أكثر من تسعين بالمئة من الأصوات، وقسمت النسبة المتبقية على المرشحين الآخرين؛

(18) من المثير للقلق في هذا السياق أن حكومة فنزويلا دعت إلى إجراء انتخابات رئاسية في 5 آذار/مارس 2024 من خلال المجلس الانتخابي الوطني، المقرر إجراؤها في 28 تموز/يوليو 2024، أثناء محاولتها حظر ماريا كورينا ماتشادو، مرشحة المعارضة الرئيسية؛ وكذلك التدابير بجميع أنواعها التي يجري اتخاذها لتخويف المعارضة، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والتهديدات والأعمال بجميع أنواعها التي تنتهك حقوق الإنسان؛

(19) *وإذ توضح* القضية التي أثارها قرار البرلمان الأوروبي المؤرخ 8 شباط/فبراير 2024 بشأن "أعمال القمع الجديدة ضد القوى الديمقراطية في فنزويلا: الهجمات على المرشحة الرئاسية ماريا كورينا ماتشادو (2024/2549 RSP)، التي تنص على أن "انتخابات العام 2024 يمكن أن تشكل نقطة تحول من

الحكم الاستبدادي الفاسد نحو العودة إلى الديمقراطية، إذا تم احترام جميع نقاط اتفاق بربادوس؛ وأن الحقوق المدنية والسياسية لا تزال تنتهك في فنزويلا، مما تسبب في سنوات من عدم الاستقرار والعنف؛ (الفقرة أ من ديباجة القرار)؛

(20) ويعمق هذا القرار المسألة عندما يؤكد أنه "كانت ترد قيود منهجية على الإعلام وحرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي، ولا سيما بالنسبة للمنشقين عن النظام والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وأضعف أفراد المجتمع (الفقرة ب من ديباجة القرار)؛ وإذ تذكر بأنه "في قراره المؤرخ 13 تموز/يوليو 2023 بشأن عدم الأهلية في فنزويلا، أدان البرلمان الأوروبي بشدة بالفعل استبعاد النظام الفنزويلي السياسي للمرشحين"؛ وأن هذا القرار أدان على وجه التحديد تنحية ماريا كورينا ماتشادو وشخصيات سياسية بارزة أخرى تعسفية وغير دستورية لمدة خمسة عشر عاماً، وأعربت عن أسفها لتجاهل توصيات بعثة الاتحاد الأوروبي الأخيرة تجاهلاً تاماً (الفقرة 1 من ديباجة القرار)؛

(21) *وإذ تلاحظ* أن البرلمان الأوروبي تناول مرة أخرى، في 14 آذار/مارس 2024، الحالة الحرجة التي تشهدها فنزويلا حالياً، وأصدر قراراً جديداً يُذكر من خلاله قضية روسيو سان ميغيل؛ وتعليق أنشطة المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛ والسجن السياسي الطويل للجنرال هرناندیز داكوستا؛ واعتقال منسقي حملة ماريا كورينا ماتشادو، مرشحة المعارضة لرئاسة النظام؛ وقتل رونالد أوجيدا؛ وسجن أكثر من ثلاثمائة سجين سياسي في ظروف لا إنسانية؛

(22) *وإذ تضع في اعتبارها* التقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان ولا سيما الحقوق السياسية في فنزويلا الذي قدمته شفوياً البعثة الدولية المستقلة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن فنزويلا في 20 آذار/مارس من هذا العام وفقاً للقرار 29/51، بما في ذلك الفترة من أيلول/سبتمبر 2023 إلى ذلك التاريخ، الذي خلص من خلاله إلى أن "الهيكل القمعي للدولة لم يتم تفكيكه وأنه لا يزال يمثل تهديداً كامناً يمكن تفعيله عندما ترى الحكومة ضرورة لذلك"، بما في ذلك طريقتين، "طريقة أكثر عنفاً يتم تفعيلها لإسكات أصوات المعارضة بأي ثمن"؛

(23) *وإذ تضع في اعتبارها*، كما تشير قرارات البرلمان الأوروبي، أن "خارطة الطريق الانتخابية الواردة في اتفاق بربادوس تبقى فرصة لحل الأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية التي طال أمدها في فنزويلا وإجراء

انتخابات تنافسية وحرة وشاملة في البلد؛ وأن اضطهاد مرشحي المعارضة للنظام ينتهك بشكل خطير الحقوق السياسية والضمانات الانتخابية الموقعة في اتفاق بربادوس (الفقرة (ن) من ديباجة القرار المؤرخ 8 شباط/فبراير 2024)؛

(24) *وإذ تدرك* أن للحالة في فنزويلا عقدين من انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد النظام الدولي، مما أدى إلى أكبر تشريد دولي قسري للمهاجرين موزعين في جميع أنحاء العالم، واعتباره حالة تثير قلقاً دولياً وتحتاج إلى إجراءات عاجلة من جانب المجتمع الدولي؛

(25) واقتناعاً منها بأن الضرورة الملحة ترتبط بضرورة ضمان انتقال ديمقراطي قادر على تجنب إلحاق ضرر كبير ليس فحسب بالشعب الفنزويلي الذي يعيش في بلده والمهاجرين القسريين الذين يعيشون في الخارج، ولكن أيضاً توسيع نطاق الأعمال العسكرية على مستويات قادرة على إحداث عواقب وخيمة ليس فحسب على الصعيد الإقليمي ولكن أيضاً على الصعيد الدولي.

1. *تكرر تأكيد* دور الاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما دور الجمعية العامة، في تعزيز الدفاع عن الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، وفقاً لأحكام الإعلان العالمي للديمقراطية المعتمد بمناسبة المؤتمر الثامن والتسعين المعقود في كاريو في الفترة من 11 إلى 16 أيلول/سبتمبر 1997؛

2. *تدين* بشدة التنحية الرسمية لماريا كورينا ماتشادو، الفائزة في الانتخابات التمهيدية للبرنامج الوحدوي الديمقراطي لفنزويلا لانتهاكها "الاتفاق الجزئي لتعزيز الحقوق السياسية والضمانات الانتخابية للجميع" المؤرخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023؛ وروح ونص دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ والمعايير الدولية المرتبطة باحترام سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

3. *تعرب عن جزعها* إزاء أعمال الاضطهاد السياسي الديكتاتوري التي يقوم بها نظام نيكولاس مادورو والتدابير التي يتخذها والتي تنتهك الحقوق المدنية والسياسية لشعب فنزويلا، مما يعرض للخطر إمكانية

إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في فنزويلا، من خلال إجراء عملية انتقالية ديمقراطية منظمة وسلمية؛

4. *تطالب* بوقف أعمال الاضطهاد السياسي، بما في ذلك الرفع الفوري لأي عائق حتى تتمكن ماريا كورينا ماتشادو وغيرها من السياسيين المعارضين من المشاركة بحرية في الانتخابات المقرر إجراؤها في 28 تموز/يوليو 2024؛

5. *تدعو* البرلمانات والبرلمانيين الأعضاء في الاتحاد إلى إدراج المسألة في جداول أعمالها المؤسسية، وتعزيز الاهتمام برصد الانتخابات، واحترام حقوق الإنسان، وإعادة إرساء الديمقراطية في فنزويلا؛

6. *تحث* البرلمانات والبرلمانيين الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على الاستماع إلى جميع الأطراف المعنية في فنزويلا، ولا سيما ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والحقوق السياسية، أسرهم والمجتمع المدني، بإشراك حكوماتهم في المشاركة بنشاط في المجالات المؤسسية المختصة في النظام الدولي، بما في ذلك البعثة المستقلة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن فنزويلا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة العالمية للهجرة، من بين منظمات أخرى؛

7. *تطلب من* البرلمانات والبرلمانيين الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز تقييم الحالة ورصدها واعتماد تدابير ترمي إلى حماية حقوق الإنسان والحقوق السياسية في فنزويلا في مجالات الدبلوماسية البرلمانية، بما في ذلك العلاقات الثنائية مع البرلمانات الأخرى أو البرلمانيين الأقران؛ والمؤسسات البرلمانية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية؛ وكذلك الشبكات وغيرها من مجالات التبادل والتعاون بين البرلمانات؛

8. *تطلب من* البرلمانات والبرلمانيين الأعضاء في الاتحاد تعزيز الإعلانات المؤيدة للدفاع عن حقوق الإنسان والحقوق السياسية في فنزويلا والطلب الصريح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة من دون قيود، بحيث تسمح بإجراء انتقال ديمقراطي منظم وسلمي في فنزويلا؛

9. *تشجع* مشاركة ودعم البرلمانيين وممثلي المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم خلال إجراء الانتخابات الرئاسية في فنزويلا التي دعت إليها في 28 تموز/يوليو 2024، بما في ذلك وفد خاص من الاتحاد البرلماني الدولي؛

10. *توصي* الجمعية العامة والمجلس الحاكم بمواصلة التعامل بنشاط مع هذه المسألة، إلى جانب الرئاسة واللجنة التنفيذية والأمانة العامة، وتقييم إمكانية القيام على وجه السرعة بإنشاء فريق عمل معني بالانتخابات الرئاسية في فنزويلا على غرار فريق العمل المنشأ بشأن الحالة في أوكرانيا؛

11. *تطلب من* لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي تحديث قضايا انتهاك حقوق الإنسان للبرلمانيين، بما في ذلك على وجه التحديد، حظر ماريا كورينا ماتشادو واضطهاد الأشخاص من حولها؛

12. *تحيط علماً* بقرار دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية المؤرخ 1 آذار/مارس 2024، الذي تأكد بموجبه الإذن لمكتب المدعي العام باستئناف التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في فنزويلا، وتقرر أن ينص على متابعة القضية؛

13. *تشجع على* متابعة بيانات البلدان المشاركة في الدورة الـ55 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المعقودة في جنيف، سويسرا، ولا سيما الحوار التفاعلي بشأن آخر المستجدات الشفوية للمفوضة السامية بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية ومع البعثة المستقلة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن جمهورية فنزويلا البوليفارية؛

14. وأخيراً، *تدعو* جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الآليات العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان، وأن تتجنب ليس فحسب إلحاق ضرر كبير بالشعب الفنزويلي الذي يعيش في بلده والمهاجرين القسريين الذين يعيشون في الخارج، بل أيضاً تصعيد الأعمال العسكرية على مستويات قادرة على إحداث عواقب وخيمة ليس على الصعيد الإقليمي فحسب بل وعلى الصعيد الدولي أيضاً.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

148th IPU Assembly

Geneva, 23–27 March 2024

Assembly
Item 2

A/148/2-P.5-rev.2
24 March 2024

Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

Request for the inclusion of an emergency item in the agenda of the 148th Assembly of the Inter-Parliamentary Union submitted by the delegation of Argentina, on behalf of the delegations of Guyana, Peru and Uruguay

On 24 March 2024, the IPU Secretary General received from the delegation of Argentina, on behalf of the delegations of Guyana, Peru and Uruguay a request and accompanying documents for the inclusion in the agenda of the 148th Assembly of an emergency item entitled:

"Free, fair and transparent elections without prohibitions: Towards an orderly and peaceful democratic transition in the Bolivarian Republic of Venezuela".

Delegates to the 148th Assembly will find attached the text of the communication submitting the request (Annex I), as well as an explanatory memorandum (Annex II) and a draft resolution (Annex III) in support thereof.

The 148th Assembly will be required to take a decision on the request of the delegations of Argentina, on behalf of the delegation of Argentina, on behalf of the delegations of Guyana, Peru and Uruguay on Sunday, 24 March 2024.

Under the terms of Assembly Rule 11.1, any Member of the IPU may request the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda. Such a request must be accompanied by a brief explanatory memorandum and a draft resolution, which clearly define the scope of the subject covered by the request. The IPU Secretariat shall communicate the request and any such documents immediately to all Members.

Furthermore, Assembly Rule 11.2 stipulates that:

(a) A request for the inclusion of an emergency item must relate to a recent major situation of international concern on which urgent action by the international community is required and on which it is appropriate for the IPU to express its opinion and mobilize a parliamentary response. Such a request must receive a two-thirds majority of the votes cast in order to be accepted.
(b) The Assembly may place only one emergency item on its agenda. Should several requests obtain the requisite majority, the one having received the largest number of positive votes shall be accepted.
(c) The authors of two or more requests for the inclusion of an emergency item may combine their proposals to present a joint one, provided that each of the original proposals relates to the same subject.
(d) The subject of a proposal that has been withdrawn by its authors or rejected by the Assembly cannot be included in the draft resolution submitted on the emergency item, unless it is clearly referred to in the request and title of the subject adopted by the Assembly.

A/148/2-P.5-rev.2
ANNEX I
Original: English

COMMUNICATION ADDRESSED TO THE IPU SECRETARY GENERAL BY LUCILA CREXELL, PRESIDENT OF THE ARGENTINIAN DELEGATION GROUP OF THE INTER-PARLIAMENTARY UNION, ON BEHALF OF THE DELEGATIONS OF ARGENTINA, GUYANA, PERU AND URUGUAY

24 March 2024

Dear Mr. Secretary General,

The Argentine Group of the Inter-Parliamentary Union, on behalf of the delegations of Argentina, Ecuador and Peru, intends to propose the following emergency item for inclusion in the agenda of the 148th Assembly of the Inter-Parliamentary Union (IPU) scheduled for 23-27 March 2024 in Geneva, Switzerland:

"Free, fair and transparent elections without prohibitions: Towards an orderly and peaceful democratic transition in the Bolivarian Republic of Venezuela".

The draft resolution, along with the explanatory memorandum, is attached with the request that the IPU Secretariat may circulate these documents to all delegations participating in the work of the Assembly under the Statues and Rules of the Inter-Parliamentary Union.

Yours sincerely,

(signed) Lucila CREXELL
National Senator, Argentina

FREE, FAIR AND TRANSPARENT ELECTIONS WITHOUT PROHIBITIONS: TOWARDS AN ORDERLY AND PEACEFUL DEMOCRATIC TRANSITION IN THE BOLIVARIAN REPUBLIC OF VENEZUELA

Explanatory memorandum submitted by the delegation of Argentina, on behalf of the delegations of Guyana, Peru and Uruguay

The political, economic and social crisis that has been brewing in Venezuela over the last twenty years has caused the largest humanitarian crisis on the planet, affecting almost eight million people, a quarter of the total population of that country.

After several attempts to find a solution by different actors in the international community, mediating the role of facilitator on the part of Norway and the support of Argentina, Brazil, Colombia, the United States of America, the United Mexican States, the Russian Federation, France, the Netherlands and the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, on October 17, 2023, the Government of Venezuela, in power of Nicolás Maduro, and the Democratic Unitary Platform of Venezuela, the main opposition political alliance, reached the so-called "Barbados Agreement", aimed at the recognition and respect of the right of each political actor to select its candidate for the presidential elections freely and in accordance with its internal mechanisms (first clause).

The Democratic Unitary Platform held its primary elections on October 22, 2023, with María Corina Machado, a Venezuelan parliamentarian known by the Inter-Parliamentary Union, being legitimately the winner.

The regime of Nicolás Maduro chose to ban María Corina Machado through illegitimate and illegal institutional manipulation manoeuvres typical of a dictatorial regime, attempting to leave the opposition without its best candidate, elected at the polls by millions of Venezuelans, a large majority that surpassed ninety percent of the voters with respect to the nine remaining candidates, who together shared less than ten percent of the votes.

The situation is logically unacceptable and a clear violation not only of the Barbados Agreement but also of international standards associated with respect for the rule of law, democracy, human rights and fundamental freedoms, including the Universal Declaration of Human Rights, the International Covenant on Civil and Political Rights, and the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women.

The ban occurred immediately before the call for presidential elections on July 28, 2024, and was subsequently illegally and illegitimately ratified, while, in parallel, the government has advanced in arbitrary detections, incommunicado detentions, threats and all types of crimes and violation of international conventions.

For this reason, it is proposed that the 148th Assembly of the Interparliamentary Union, meeting in Geneva, Switzerland, between March 23 and 27, 2024, approve an emergency resolution through which the holding of free, fair, transparent elections without proscriptions is promoted, aspiring to achieve a democratic, orderly and peaceful transition in Venezuela.

FREE, FAIR AND TRANSPARENT ELECTIONS WITHOUT PROHIBITIONS: TOWARDS AN ORDERLY AND PEACEFUL DEMOCRATIC TRANSITION IN THE BOLIVARIAN REPUBLIC OF VENEZUELA

Draft resolution presented by the delegation of Argentina, on behalf of the delegations of Guyana, Peru and Uruguay

The 148th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

(1) Affirms that, in its capacity as an international organization of the Parliaments of sovereign States and center of interparliamentary consultation on a global scale since 1889, it works in favor of peace and cooperation between peoples and for the consolidation of representative institutions , having among its purposes to examine issues of international interest and pronounce on them in order to provoke action by Parliaments and their members (Arts. 1 and 2, paragraph b) of its Statutes);

(2) Recognizes that the IPU contributes with its actions to the defense and promotion of human rights, which have universal scope and whose respect is an essential factor of parliamentary democracy and development (Art. 2, paragraph c) of its Statutes);

(3) Highlights that the Bolivarian Republic of Venezuela has long been immersed in a social, economic and political crisis that has become a humanitarian crisis, with more than 7.7 million Venezuelans having emigrated to date as refugees, asylees or migrants in search of new destinations where they can live and develop, more than a quarter of the country's total population;

(4) Warns that according to the United Nations Refugee Agency (UNHCR), of the total number of Venezuelan refugees or migrants worldwide, eighty-four percent are in the Latin American and Caribbean region, most requiring international protection, making it the largest forced international displacement crisis in the world, including humanitarian crises affecting millions of Syrians, Ukrainians, Afghans and Gazans;

(5) Notes that, in September 2019, the United Nations Human Rights Council created by Resolution No. 42/25 an Independent International Mission to determine alleged human rights violations committed by the government of Venezuela since 2014, mission that was successively extended by resolutions No. 45/20 and 51/29 until September 2024;

(6) Remember that in the month of August 2021, an IPU delegation led by its then President, Duarte Pacheco, and made up of parliamentarians from around the world, visited Venezuela in order to consult with interested parties in an attempt to assess the overall political situation in the country, as well as to find satisfactory solutions to cases monitored by the IPU Parliamentarians' Human Rights Committee;

(7) Underlines that one hundred and forty-one cases of violations of the human rights of parliamentarians in Venezuela are currently being processed by the IPU, having been adopted unanimously during the 211th Session of the Governing Council held in Manama, Bahrain, during the 146th Assembly in March 2023, the decision to reaffirm the IPU's long-standing position that the continued harassment of opposition parliamentarians elected in 2015, despite the expiration of their mandate, is a direct consequence of the prominent role they played as open opponents of the Government of President Nicolás Maduro and as members of the then opposition (point 2);

(8) Reiterates that the issues raised within the IPU Parliamentarians' Human Rights Committee linked to Venezuela can only be resolved through inclusive political dialogue, reaffirming the IPU's willingness to support any efforts to strengthen democracy in Venezuela (211th Session of the Governing Council of the UIP, point 3);

(9) Repeats that as stated in the IPU Universal Declaration on Democracy, the “key element in the exercise of democracy is the holding of free and fair elections… that allow the will of the people to be expressed… on the basis of universal and equal rights”, secret suffrage so that all

voters can elect their representatives in conditions of equality, openness and transparency, expressing hope that the results of the ongoing dialogue will also contribute to ensuring that opposition candidates, including all former opposition parliamentarians who have been banned from holding public office and their supporters, are able to exercise their basic human right to participate in the conduct of public affairs alongside the ruling party and its supporters" (211th Session of the UIP Governing Council, point 4);

(10) Shows that although the agreements signed in Bridgetown, Barbados, on October 17, 2023 between representatives of the Venezuelan government and opposition parties generated hope, recent events once again raise doubts about the feasibility of holding free, fair, transparent elections without proscriptions, condemning to failure the possibility of achieving an orderly and peaceful democratic transition;

(11) Remembers that the so-called "Partial Agreement on the Promotion of Political Rights and Electoral Guarantees for All", inspired by the commitment of both signatory parties "to the strengthening of an inclusive democracy and a culture of tolerance and political coexistence", expresses recognizing and respecting "the right of each political actor to select its candidate for the presidential elections freely and in accordance with its internal mechanisms" (first clause of the agreement); the presidential electoral process must be carried out "in the second half of 2024, in accordance with the constitutional schedule" (second clause of the agreement);

(12) Highlights that the aforementioned agreement included a request to agreed technical electoral observation missions, including the European Union, the UN Panel of Electoral Experts, the African Union, the Inter-American Union of Electoral Organizations and the Carter Center, "for the purposes of observing the presidential electoral process, with strict adherence to the Constitution, the law and the agreements signed by the Electoral Branch, without prejudice to the right of political actors to invite national and international companions, within the framework of the law (fourth clause of the agreement);

(13) Points out that, among other guarantees, the agreement encourages the Parties to continue the process of dialogue and negotiation in relation to other measures aimed at strengthening an "inclusive democracy" and a "culture of tolerance and political coexistence", as well as "respect to human rights" (clause six of the agreement);

(14) Recognizes that after the signing of the agreements, the actions of political persecution of opponents by the Venezuelan government increased, as well as violations of human rights, arbitrarily suspending the office of the UN High Commissioner for Human Rights in Venezuela in mid-February 2024 by instructing its authorities and staff to leave the country within the next seventy-two hours;

(15) Warns that both the case of the arbitrary detention of Rocío San Miguel, a renowned human rights defender, and the political banning of María Corina Machado, and the murder of Ronald Ojeda, exiled and murdered in Chile, despite the fact that he had international political protection, constitute examples serious enough to attract the attention of the international parliamentary community;

(16) Remembers that Rocío San Miguel was arrested on February 9, 2024 at the Caracas international airport, and has since been in a state of defenselessness after remaining missing for almost a week; and María Corina Machado is being a victim of political proscription through the use of public institutions co-opted by the regime of President Nicolás Maduro, including the Superior Court of Justice (TSJ), which on January 26, 2024 decided to disqualify her; and to the National Electoral Council (CNE), which on March 11, 2024 issued a decision through which it is considered that the aforementioned "presents a prohibition to hold public office";

(17) Considers the escalation of repression by the Venezuelan government and the attempts to ban the opposition unacceptable, especially when on October 22, 2023 the so-called Democratic Unitary Platform held its primary elections respecting the Barbados Agreement, with candidate María Corina Machado being the undisputed winner by millions of votes, who obtained more than ninety percent of the votes, dividing the remaining percentage among the other candidates;

(18) It is worrying that in this context the government of Venezuela has called presidential elections on March 5, 2024 through the National Electoral Council (CNE), to be held on July 28, 2024, while attempting to ban María Corina Machado, main opposition candidate; as well as the measures of all kinds that are being adopted to intimidate the opposition, including arbitrary arrests, threats and actions of all kinds that violate human rights;

(19) Clarifies the issue raised by the European Parliament Resolution of February 8, 2024 on “new acts of repression against democratic forces in Venezuela: attacks on presidential candidate María Corina Machado (2024/2549 RSP), which states that “The 2024 elections could mark a turning point from corrupt autocracy towards a return to democracy, if all points of the Barbados Agreement are respected; that civil and political rights continue to be violated in Venezuela, which has caused years of instability and violence; that around eight million people have been forced to leave the country” (preambular paragraph a) of the resolution);

(20) This resolution deepens the issue when it maintains that “there have been systematic restrictions on public information, freedom of opinion and expression and the right to peaceful assembly, particularly for dissidents of the regime, trade unionists, and human rights defenders and the most vulnerable members of society (preambular paragraph b) of the resolution); recalling that “in its Resolution, of July 13, 2023, on disqualifications in Venezuela, the European Parliament already strongly condemned the political disqualification of candidates by the Venezuelan regime”; that this Resolution specifically condemned the arbitrary and unconstitutional disqualification for fifteen years of María Corina Machado and other prominent political figures and regretted that the recommendations of the last EU EOM had been completely ignored (preambular paragraph i) of the resolution);

(21) Noting that on March 14, 2024, the European Parliament once again addressed the critical situation currently experienced in Venezuela, issuing a new resolution through which the case of Rocío San Miguel is remembered; the suspension of the activities of the OHCHR; the long political imprisonment of General Hernandez Da Costa; the arrest of the campaign coordinators of María Corina Machado, opposition candidate for the presidency of the regime; the murder of Ronald Ojeda; and the imprisonment of more than three hundred political prisoners in inhuman conditions;

(22) Taking into consideration the report on violations of human rights and especially political rights in Venezuela made orally by the Independent International Mission of the United Nations Human Rights Council on Venezuela on March 20 of this year in accordance with resolution 51 /29, including the period from September 2023 to that date, through which it is concluded that “the repressive structure of the State had not been dismantled and that it continued to represent a latent threat that could be activated when the Government deemed it necessary” , including two modalities, “A more violent one that is activated to silence the voices of the opposition at any price, even through the commission of crimes, and another that creates a climate of fear and intimidation that restricts the free exercise of fundamental rights ”;

(23) Considering that as the European Parliament Resolutions point out, “the electoral roadmap contained in the Barbados Agreement remains an opportunity to resolve the long-standing political, economic and humanitarian crises in Venezuela and hold competitive, free and inclusive elections in the country; that the persecution of opposition candidates to the regime seriously violates the political rights and electoral guarantees signed in the Barbados Agreement (preambular paragraph n) of the resolution of February 8, 2024);

(24) Aware that the situation in Venezuela has two decades of violations of human rights and the rules of international order, having created the biggest forced international displacement of migrants distributed all over the world, being considered a situation of international concern in need of urgent action by the international community;

(25) Convinced that the urgency is related to the need to ensure a democratic transition capable to avoid not just a mayor damage for the Venezuelan people living in their country and the forced migrants living abroad, but also the scalation of military actions at levels capable to generate severe consequences not just at regional level but also international.

1. Reiterates the role of the Interparliamentary Union and in particular of the Assembly, in promoting the defense of democracy throughout the world, in accordance with the provisions of the Universal Declaration of Democracy adopted on the occasion of the 98th Conference held in Cario between September 11 and 16, 1997;

2. Emphatically condemns the formal disqualification of María Corina Machado, winner of the primary elections of the Democratic Unitary Platform of Venezuela for violating the “Partial Agreement on the Promotion of Political Rights and Electoral Guarantees for All” of October 17, 2023; of the spirit and letter of the Constitution of the Bolivarian Republic of Venezuela; of international standards associated with respect for the rule of law, democracy, human rights and fundamental freedoms, including the Universal Declaration of Human Rights, the International Covenant on Civil and Political Rights, and the Convention on the Elimination of All forms of Discrimination Against Women;

3. Expresses alarm at the actions of dictatorial political persecution by the Nicolás Maduro regime and the measures adopted by it that violate the civil and political rights of the people of Venezuela, putting at risk the possibility of achieving, through the holding of free, fair, transparent elections without proscriptions, an orderly and peaceful democratic transition in Venezuela;

4. Demands the cessation of actions of political persecution, including the immediate lifting of any impediment so that María Corina Machado and other opposition politicians can freely participate in the elections scheduled for July 28, 2024;

5. Calls on the UIP member parliaments and parliamentarians to include the issue in their institutional agendas, promoting interest in monitoring the elections, respect for human rights, and the reestablishment of democracy in Venezuela;

6. Urges IPU member parliaments and parliamentarians to listen to all parties involved in Venezuela, especially the victims of violations of human rights and political rights, their families, and civil society, engaging their governments to actively participate in the competent institutional spheres in the international order, including the Independent Mission of the United Nations Human Rights Council on Venezuela, the United Nations Refugee Agency (UNHCR), the World Organization for Migration, among other;

7. Requests the IPU member parliaments and parliamentarians to promote the evaluation of the situation, its monitoring and the adoption of measures aimed at the protection of human and political rights in Venezuela in the areas of parliamentary diplomacy, including bilateral relations with other parliaments or peer parliamentarians; regional and subregional international parliamentary institutions; as well as networks and other areas of interparliamentary exchange and cooperation;

8. Requires UIP member parliaments and parliamentarians to promote declarations in favor of the defense of human and political rights in Venezuela and the express request for free, fair, transparent elections without proscriptions, in such a way that they allow a democratic transition, orderly and peaceful in Venezuela;

9. Promotes the participation and support of parliamentarians and representatives of civil society from around the world during the holding of the presidential elections in Venezuela called for July 28, 2024, including a special delegation from the Interparliamentary Union;

10. Recommends that the Assembly and the Governing Council continue to actively deal with the issue, together with the Presidency, the Executive Committee, and the General Secretariat, evaluating the possibility of urgently creating a Working Group on the presidential elections in Venezuela similar to the one created regarding the situation in Ukraine;

11. Requests the Human Rights Commission of Parliamentarians of the Inter-Parliamentary Union to update the cases of violations of the human rights of parliamentarians, including specifically and especially the banning of María Corina Machado and the persecution of people around her;

12. Takes note of the decision of the Appeals Chamber of the International Criminal Court of March 1, 2024, through which the authorization is confirmed for the Prosecutor's Office to resume the investigation into crimes against humanity in Venezuela and resolves to provide for the follow-up of the case;

13. Promotes the follow-up to the statements of the participating countries of the 55th Session of the United Nations Human Rights Council held in Geneva, Switzerland, in particular the interactive dialogue on the High Commissioner's oral update on the human rights situation in the Bolivarian Republic of Venezuela and with the Independent Mission of the United Nations Human Rights Council on the Bolivarian Republic of Venezuela; and finally,

14. Calls upon the Bolivarian Republic of Venezuela to cooperate fully with universal and regional human rights mechanisms, avoiding not just a mayor damage for the Venezuelan people living in their country and the forced migrants living abroad, but also the scalation of military actions at levels capable to generate severe consequences not just at regional level but also international.